

الحتمية الثقافية

إن انتقال النُمور الآسيوية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة بناء على استراتيجية اقتصادية ثقافية غير تقليدية دفع بعض مفكري الغرب من اقتصاديين وسياسيين إلى البحث عن سبب نجاح تلك الشعوب في تحقيق التنمية، وفشل غالبية شعوب العالم الثالث الأخرى في تحقيق نهضة مماثلة. الأمر الذي أوصل أولئك المفكرين إلى تطوير نظرية جديدة تدعي بأن الثقافة تلعب الدور الأهم في تحديد مصير العملية التنموية، وبالتالي مستقبل الشعوب المختلفة. ولما كانت الثقافة، كما يدعي هؤلاء، لا تتغير كثيراً عبر الزمن، فإن بعض الشعوب مكتوب لها، بسبب ثقافتها، أن تحقق النجاح، وبعضها الآخر مكتوب عليها، بسبب ثقافتها أيضاً، أن تبقى متخلفة. لذلك رأينا أن نطلق على هذه الرؤية "الحتمية الثقافية". وبناء على هذه الفلسفة، اتجه أتباع المدرسة الثقافية إلى التركيز على رأس المال الاجتماعي والادعاء بأنه العامل الأكثر تأثيراً في العملية التنموية. لكن هذه النظرية تقوم على فرضية تقول بأن الثقافة لا تتغير ولا تتطور؛ وهذا افتراض خاطئ، فكل الثقافات، وعبر كافة مراحل التاريخ، تطورت كثيراً، ما يجعل ما لديها اليوم من قيم وتقاليد وعادات يكاد لا يمت بصلة لما كان لديها قبل مئات السنين، وأحياناً عشرات السنين من عناصر مماثلة.

ومع أهمية رأس المال الاجتماعي في العملية التنموية وغيرها من أمور تتعلق بإدارة شؤون المجتمع، إلا أن الاهتمام به كعنصر من عناصر الإنتاج لم يبرز إلا بعد تبلور دور المعرفة في العملية الإنتاجية، والتأكد من وجود علاقة قوية بين كفاءة الإنتاج وعلاقات الإنتاج بالقيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. لكن رأس المال الاجتماعي، وخلافاً لرؤية أصحاب نظرية الحتمية الثقافية، لا ينبثق من القيم الثقافية فحسب، وإنما يشمل أيضاً القوانين المرعية وسياسات الحكومة، والهياكل الاجتماعية والاقتصادية. ويعتمد رأس المال الاجتماعي في حقيقة الأمر على مدى شيوع الثقة في المجتمع في أي وقت من الأوقات؛ وهذه تعتمد بدورها على القوانين المطبقة، وسياسات الدولة، وموقف المواطنين منها. وهذا يعني أن عدم ملائمة القوانين لواقع الحياة، واتجاه الدولة إلى إهمالها، واتجاه عامة الناس إلى عدم الالتزام بها يتسبب في كل الحالات والأحيان في ضعف الثقة وتراجعها في المجتمع. ومع تراجع الثقة بين الناس، خاصة بين المنتجين ورجال الدولة من ناحية، وعامة الشعب من ناحية ثانية، فإن رأس المال الاجتماعي يضعف أو يغيب عن حياة المجتمع. ويمكن القول: إن رأس المال الاجتماعي يجسد جوهر العلاقات الإنسانية والشبكات الاجتماعية والقوانين المرعية في المجتمع، واليد الخفية التي تنظم عملية تفاعل تلك العلاقات والشبكات مع بعضها بعضاً، وتسهم في تشكيل سلوكيات المشاركين فيها بالكيفية التي تضمن سلامتها وتكاملها.

من ناحية ثانية، ينظر معظم المعنيين بالقضية الثقافية إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه أحد أوجه الثقافة الموروثة غير القابلة للتغير، ما يجعلهم يقولون إن بعض الثقافات تملك قدرة كبيرة على إنتاج الكثير من رأس المال الاجتماعي هذا، فيما لا يملك بعضها الآخر سوى قدرة ضعيفة؛ ما يجعل الثقافات الأولى أقدر على تحقيق التنمية والنمو من الثانية. لكن رأس المال الاجتماعي ليس ميزة ثقافية موروثة، وإنما هو ميزة ثقافية مكتسبة إلى حد كبير، شأنه شأن الميزة الاقتصادية

التنافسية؛ الامر الذي يعني أن بإمكان كل مجتمع أن يكتسب رأس مال اجتماعي. لكن العملية هذه تحتاج إلى المرور بتجارب حياتية واعية وغير واعية، تترسخ دروسها في وجدانه الثقافي، ما يجعله يطوّر ما لديه من قوانين وشبكات تواصل وعمل اجتماعية ونظم، على أمل أن يعيش حياة أفضل.

تنبثق العلاقات التي يقيمها الناس مع بعضهم بعضاً ومع مكونات بيئتهم الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية عن قيم المجتمع الذي يعيشون فيه، وما لديه من مواقف فردية وجماعية، وقوانين ونظم؛ وهذه تُحددها في العادة أهداف المجتمع ومرحلة التطور الحضاري التي يمر فيها. إذ يقوم كل المجتمع، غالباً من دون وعي، بتطوير ما لديه من قيم وتقاليد وأفكار موروثية، وسن قوانين وتشريعات جديدة، وتشديد نظم ومؤسسات غير تقليدية تؤدي في مجموعها إلى خلق رأس مال اجتماعي، قد يكون كافياً وقد لا يكون كافياً، لكنه مع ذلك يلعب دوراً في تنمية الاقتصاد والمجتمع. وهذا يجعل رأس المال الاجتماعي سمة سلوكية مُكتسبة تخضع للقوانين المرعية والبيئة الثقافية والعلاقات المجتمعية، وليس سمة ثقافية ثابتة موروثية. وفي الواقع، تُعدّ كل السلوكيات والمواقف سمات ثقافية موروثية جزئياً بحكم التقاليد والقيم التقليدية، وسمات ثقافية مكتسبة بحكم القوانين والنظرة العلمية العقلانية للتراث والذات والآخر.

وعلى سبيل المثال، تعتبر العلاقات العائلية سمة ثقافية موروثية لأنها ترتبط بالتقاليد والقيم وطرق تربية الأطفال في البيت والمدرسة، لكن ميلها إلى التأثير بالقوانين المتعلقة بحقوق الأطفال والمرأة ونزعة الإنسان نحو الحرية يجعلها سمة مكتسبة جزئياً. في المقابل تُعدّ علاقات الإنتاج سمة مكتسبة؛ لأنها تخضع لقوانين العمل وتقاليد وحوافز العمل والإنتاج، لكن ميلها إلى التأثير بالعادات والتقاليد الشعبية يجعلها سمة ثقافية موروثية جزئياً. ولما كان من غير الممكن عزل أيّ علاقة عن محيطها الثقافي والاجتماعي والتكنولوجي وحصنها ضمن دائرة صغيرة، فإن كافة السلوكيات والمواقف، مهما كانت طبيعتها وأسبابها، تعتبر سمات ثقافية موروثية جزئياً ومكتسبة جزئياً، وإن تفاوتت درجة تأثير الثقافة والقانون في السلوك الفردي والجماعي بين علاقة وأخرى، وزمن وآخر.